

اتفاقية

بين حكومة دولة فلسطين وحكومة روسيا الاتحادية

لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة

إن حكومة دولة فلسطين وحكومة روسيا الاتحادية، "المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين"،
رغبة في خلق الظروف التفضيلية في تحقيق الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون من أحد الطرفين
المتعاقدين على أراضي الطرف المتعاقد الآخر؛
واعترافاً بأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة على أساس الاتفاقية الحالية يجب أن يحفز تدفق رأس
المال ويساهم في تطوير التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني المتبادل لمنفعة الطرفين؛
قد اتفقتا على ما يلي :

المادة (1)

التعريفات

لأغراض الاتفاقية الحالية فإن المصطلحات التالية تعني:

"مستثمر" (فيما يتعلق بكل من الطرفين المتعاقدين):
أي شخص طبيعي يكون مواطناً في دولة ذلك الطرف المتعاقد.
أي كيان قانوني منشأ أو مؤسس وفقاً لتشريعات وقوانين الطرف المتعاقد.
"الاستثمارات"- جميع أنواع الأصول التي يتم استثمارها من قبل المستثمر من أحد الطرفين
المتعاقدين على أرض الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانين وتشريعات الطرف الأخير وبالأخص:
الأموال المنقولة وغير المنقولة وحقوق الملكية المترتبة عليها
الأسهم والسندات وكل أشكال المساهمة في رأس مال المؤسسات التجارية.
الادعاءات للأموال المستثمرة لغرض خلق القيم الاقتصادية أو بموجب عقود لها قيمة اقتصادية
تتعلق بالاستثمار.
الحقوق الحصرية للملكية الفكرية (حقوق المؤلف، وبراءة الاختراع، والرسوم الصناعية، ونماذج
المنفعة، والعلامات التجارية، وعلامات الخدمات، والتكنولوجيا ذات القيمة التجارية و" حق
المعرفة").
الحقوق الممنوحة بموجب القانون أو بموجب عقد لإجراء أنشطة الأعمال ذات الصلة على وجه
الخصوص بالاستكشاف والتطوير والاستخراج واستغلال الموارد الطبيعية.
إن أي تغيير في شكل الاستثمارات يجب ألا يؤثر على ميزتهم كاستثمارات إذا كان هذا التغيير
متواءماً مع القوانين والتشريعات الحالية في الطرف المتعاقد في الأرض التي تم بها إقامة هذه
الاستثمارات.

"العوائد"- المبالغ الناتجة عن الاستثمارات ويتضمن بوجه خاص الأرباح، وأرباح الأسهم، والفوائد، ومكافآت الترخيص وغيرها من الرسوم.

"أرض الطرف المتعاقد":

بما يتعلق بدولة فلسطين- أرض دولة فلسطين، و
بما يتعلق بروسيا الاتحادية- أرض روسيا الاتحادية

"تشريعات الطرف المتعاقد"- القوانين والتشريعات الأخرى لروسيا الاتحادية أو القوانين والتشريعات الأخرى لدولة فلسطين.

المادة (2)

حماية الاستثمارات

1. يطمح كل من الطرفين إلى خلق ظروف تفضيلية للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر لإقامة الاستثمارات في أرضه، والاعتراف بهذه الاستثمارات وفقا لتشريعاته.
2. يوفر كلا الطرفين ووفقا لتشريعاته الحماية الكاملة في أرضه لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (3)

معاملة الاستثمارات

1. على كلا الطرفين أن يضمن على أرضه معاملة عادلة ومتكافئة للاستثمارات المقامة من قبل المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر بما يتعلق بالإدارة والتصرف بالاستثمارات.
2. المعاملة المشار إليها في الفقرة رقم (1) من هذه المادة يجب أن تكون تفضيلية كذلك الممنوحة من الطرف المتعاقد الأول إلى الاستثمارات التابعة لمستثمريه أو لاستثمارات المستثمرين من دولة ثالثة، أي منهما التي يُعد فيها المستثمر أكثر تفضيلاً.
3. يحتفظ كلا الطرفين بحق تطبيق أو تقديم، بما يتفق مع تشريعاته، استثناءات من المعاملة الوطنية الممنوحة وفقا للفقرة (2) من هذه المادة لاستثمارات المستثمرين الأجانب بما يتضمن إعادة الاستثمار.

4. أحكام الفقرة (2) من هذه المادة المتعلقة بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية، يجب أن لا يتم تفسيره على أنه إجبار أحد الطرفين المتعاقدين أن تمتد للاستثمارات المقامة من قبل مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، المنافع لأي معاملة، وامتيازات والمزايا التي يمنحها الطرف المتعاقد الأول أو سيمنحها في المستقبل إلى المستثمرين من أي دولة ثالثة:

- (1) بما يتصل بالمشاركة بمنطقة تجارية حرة، اتحاد جمركي أو اقتصادي.
- (2) على أساس اتفاقيات تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي أو أي ترتيبات في قضايا ضريبية.
- (3) بمقتضى الاتفاقيات بين روسيا الاتحادية والدول التي كانت تشكل جزءاً من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في وقت سابق.
5. بدون الإخلال بالمواد (4)، (5)، (8) من الاتفاقية الحالية، فإن الطرفين المتعاقدين غير ملزمين بموجب هذه الاتفاقية بمنح معاملة أكثر تفضيلاً من المعاملة الممنوحة من قبل كل طرف متعاقد بالتوافق مع اتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية (اتفاقية WTO) الموقعة في 15 أبريل 1994 بما يتضمن الالتزامات التي تدرج ضمن الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات (GATS)، وأيضاً بما يتوافق مع أية ترتيبات متعددة الأطراف تتعلق بمعاملة الاستثمارات التي تم التوصل إليها بمشاركة الدول في كلا الطرفين المتعاقدين.

المادة (4)

المصادرة

1. يجب أن لا تخضع استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين المقامة في أرض الطرف المتعاقد الآخر لإجراءات الانسحاب الإجباري الذي له تأثير مماثل للمصادرة أو التأميم (يشار إليه فيما بعد بالمصادرة) ما عدا الإجراءات التي تنفذ لصالح المنفعة العامة ووفقاً للإجراءات المؤسسة بتشريعات الطرف المتعاقد الأخير، بطريقة غير تمييزية، وبناء على دفع تعويض فوري وفعال وملئ، ويدفع هذا التعويض بدون أي تأخير غير مبرر.
2. يجب أن يكون التعويض المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة متوافقاً مع القيمة السوقية للاستثمارات المصادرة محسوباً في التاريخ الذي يسبق مباشرة تاريخ المصادرة، أو التاريخ الذي تم به معرفة الجمهور بخصوص قرب المصادرة، أيهما أقرب. يجب أن تدفع قيمة التعويض بعملة قابلة

للتحويل بحرية، ويجب أن تحوّل بحرية من أرض الطرف المتعاقد اللاحق إلى أرض الطرف المتعاقد السابق. من تاريخ المصادرة إلى تاريخ الدفع، يجب أن تخضع قيمة التعويض لسعر الفائدة المستحقة بمعدل تجاري يعتمد على الأساس السوقي، ولكن لا تقل عن معدل " اللايبور " للاقتراض لستة أشهر بالدولار الأمريكي.

المادة (5)

التعويض عن الخسائر

سيتم معاملة المستثمرين في احد الطرفين المتعاقدين الذين تعاني استثماراتهم من خسائر في أرض الطرف المتعاقد الآخر نتيجة لحرب أو اضطرابات مدنية أو أي ظروف مشابهة أخرى، معاملة تفضيلية مثل تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر للمستثمرين من دولة ثالثة بما يتعلق برد الحقوق والتعويض أو أي شكل آخر من التسوية.

المادة (6)

تحويل المدفوعات

1. يجب أن يضمن كل طرف متعاقد للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر، وفقاً لتشريعاته، وبناءً على إيفائهم بجميع الالتزامات الضريبية، التحويل بشكل حر للخارج للمدفوعات المتعلقة باستثماراتهم وبالأخص:

(1) العوائد

(2) الأموال المدفوعة في سداد القروض والانتماء المعترف بها من كلا الطرفين المتعاقدين كاستثمارات، وكذلك الفوائد المستحقة.

(3) العائدات من البيع الجزئي أو الكلي أو تصفية الاستثمارات.

(4) التعويض المنصوص عليه في المادتين (4) و(5) في الاتفاقية الحالية.

(5) الأجور والمكافآت الأخرى المستلمة من قبل مستثمر الطرف المتعاقد الآخر ومن قبل الأشخاص الطبيعيين الذين هم مواطنو دولة الطرف المتعاقد اللاحق المرخص لهم بالعمل بما يرتبط بالاستثمارات في أرض الطرف المتعاقد السابق.

2. يجب أن يتم تحويل المدفوعات بدون تأخير بعملات قابلة للتحويل بشكل حر بسعر الصرف المطبق في تاريخ التحويل وبما يتناسب مع تشريعات الصرف في الطرف المتعاقد التي تمت إقامة الاستثمارات في أرضه.

المادة (7)

الحلول

في حال قيام الطرف المتعاقد أو وكالته المكلّفة بدفعة لمستثمره تحت ضمان تم إبرامه لمواجهة المخاطر غير التجارية ذات الصلة باستثمارات مقامة في أرض الطرف المتعاقد الآخر، فإن الطرف المتعاقد اللاحق يجب أن يعترف بمبدأ حلول الطرف المتعاقد السابق أو وكالته المكلّفة في جميع حقوق وادعاءات المستثمر. يلتزم الطرف المتعاقد السابق أو وكالته المكلّفة بممارسة هذه الحقوق وفرض الإدعاءات بما يتوافق مع تشريعات الطرف المتعاقد اللاحق بنفس مدى التزام المستثمر بالممارسة أو الفرض.

المادة (8)

تسوية النزاعات بين الطرف المتعاقد والمستثمر من الطرف المتعاقد الآخر

1. النزاعات بموجب هذه الاتفاقية بين احد الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر التي تنشأ فيما يتعلق باستثمارات المستثمر في أرض الطرف المتعاقد السابق بما يتضمن النزاعات المتعلقة بالقيمة والظروف وإجراءات دفع التعويضات بما يتوافق مع المادة (4)، و(5) أو بإجراءات تحويل المدفوعات المنصوص عليها في المادة (6) من الاتفاقية الحالية، يجب ان يتم تسويتها إن أمكن بالمفاوضات أو بالمشاورات.

2. في حال عدم إمكانية تسوية مثل هذا النزاع وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة خلال ستة أشهر من تاريخ كتابة الطلب من أي طرف لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات والمشاورات، فإنه يجب أن يسلم وبناء على اختيار المستثمر لأخذه بعين الاعتبار إلى:

(1) محكمة مختصة أو محكمة التحكيم للطرف المتعاقد في الأرض المقام عليها

الاستثمارات. أو

(2) محكمة تحكيم مخصصة بما يتوافق مع قواعد تحكيم هيئة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (الاونسيترال) أو

(3) المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، والذي تأسس بموجب ميثاق تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني دول أخرى الذي أتيح التوقيع عليه في واشنطن في تاريخ 18 آذار عام 1965 لتسوية نزاعات وفقا لأحكام هذا الميثاق (علما أنه قد دخل حيز النفاذ في كلا دولتي الطرفين المتعاقدين) أو بما يتوافق مع قواعد التسهيلات الإضافية للمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (علما أن الميثاق لم يدخل حيز النفاذ لدولة طرف متعاقد أو في دولتي كلا الطرفين).

3. يكون قرار التحكيم نهائيا وملزما لكلا طرفي النزاع، ويتعهد كل طرف متعاقد بتنفيذ هذا القرار بما يتفق مع تشريعاته.

المادة (9)

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

1. يتم تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية الحالية عن طريق المفاوضات أو المشاورات.
2. إذا لم يتم تسوية النزاع المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة بتلك الطريقة خلال ستة أشهر من بداية المفاوضات، يجب تقديمه بناء على طلب أي من طرفي التعاقد إلى هيئة التحكيم.
3. تشكل هيئة التحكيم لكل حالة على حدة، ولهذا الغرض، يعين كل طرف متعاقد عضوا واحدا لهيئة التحكيم خلال شهرين من تاريخ استلام طلب التحكيم، يختار هذان العضوان مواطنا من دولة ثالثة، وبعد الموافقة عليه من كلا الطرفين المتعاقدين، يتم تعيينه كرئيس لهيئة التحكيم، خلال شهر من تاريخ آخر تعيين لعضو هيئة التحكيم.
4. إذا لم يتم التعيين اللازم خلال الوقت المحدد المبين في الفقرة (3) من هذه المادة، يمكن لأحد طرفي التعاقد، وفي ظل غياب أي اتفاق آخر بين الطرفين المتعاقدين، أن يدعو رئيس محكمة العدل الدولية من أجل إبرام هذا التعيين. وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية مواطنا من أحد دولتي الطرفين المتعاقدين أو إذا كان غير قادر على أداء هذا المهمة المذكورة، تتم دعوة نائب

رئيس محكمة العدل الدولية من أجل إبرام هذا التعيين اللازم. وإذا كان نائب رئيس محكمة العدل الدولية مواطناً من احد دولتي الطرفين المتعاقدين أو إذا كان غير قادر على أداء هذه المهمة المذكورة، فإن العضو التالي من صفوف المسؤولين في محكمة العدل الدولية وغير المواطن في أي من دولتي الطرفين المتعاقدين، وقادر على أداء هذه المهمة، تتم دعوته للقيام بالتعيين اللازم.

5. تصدر هيئة التحكيم حكمها بأغلبية الأصوات. ويكون مثل هذا القرار نهائياً وملزماً لكل من الطرفين المتعاقدين، يتحمل كل من الطرفين المتعاقدين تكاليف أنشطة عضو هيئة التحكيم المعين من قبلهم وأيضاً تكاليف تمثيله في مداوالات التحكيم، ويتحمل كل من الطرفين تكاليف الأنشطة المتعلقة برئيس هيئة التحكيم وأي تكاليف أخرى مناصفة بين الطرفين المتعاقدين. يجوز لهيئة التحكيم، على أية حال، أن تصدر من خلال الحكم بأن يتحمل احد الطرفين المتعاقدين نسبة أكبر من التكاليف، ويكون هذا الحكم ملزماً للطرفين المتعاقدين. تنشئ لجنة التحكيم إجراءاتها الخاصة بها بشكل مستقل.

المادة (10)

المشاورات

يتشاور الطرفان المتعاقدان بناء على طلب احدهما حول مواضيع تتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية الحالية.

المادة (11)

تطبيق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات المقامة من قبل مستثمري احد الطرفين المتعاقدين في أرض الطرف المتعاقد الآخر بعد دخولها حيز التنفيذ.

المادة (12)

نفاذ الاتفاقية و مدة الاتفاقية

1. يجب على كل طرف متعاقد إخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابيا حول إتمام إجراءات الدولة الداخلية المطلوبة لدخول الاتفاقية الحالية حيز النفاذ. تدخل الاتفاقية الحالية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ الإخطار الأخير من الإخطارين.

2. تبقى الاتفاقية الحالية سارية المفعول لمدة خمسة عشر عاما، وعند انتهاء المدة تمدد تلقائيا لخمس سنوات لاحقة، إلا إذا أخطر احد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابيا وخلال اثني عشر شهرا على الأقل بشكل مسبق عن نيته بإنهاء الاتفاقية الحالية.

3. يجوز تعديل الاتفاقية الحالية كتابيا بناء على التوافق المتبادل للطرفين المتعاقدين، ويدخل أي تعديل حيز النفاذ بعد أن يخطر كل طرف متعاقد بشكل كتابي الطرف المتعاقد الآخر عن إتمام إجراءات الدولة الداخلية المطلوبة لإدخال هذا التعديل حيز النفاذ.

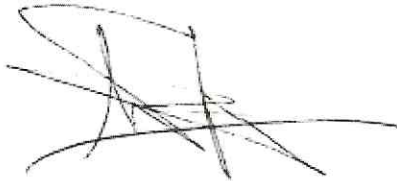
4. فيما يتعلق بالاستثمارات المقامة بوقت أسبق من تاريخ إنهاء الاتفاقية الحالية، يتم استكمال العمل بموجب أحكام جميع المواد الأخرى للاتفاقية الحالية لمدة خمسة عشر عاما بعد تاريخ إنهائها.

حررت في مدينة أريحا بتاريخ 2016/11/11 بنسخ متطابقة باللغات العربية والروسية والانجليزية لجميع النصوص الأصلية بصورة متماثلة.
في حالة اختلاف النصوص، يطبق النص باللغة الانجليزية.

عن حكومة روسيا الاتحادية

أليكسي جرونديف

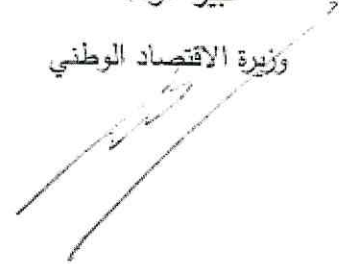
نائب وزير التنمية الاقتصادية



عن حكومة دولة فلسطين

عبير عودة

وزيرة الاقتصاد الوطني



2. The present Agreement shall remain in force for a period of fifteen years. Upon expiration of this period it shall automatically extend to subsequent periods of five years unless one of the Contracting Parties shall notify the other Contracting Party in writing at least twelve months in advance of its intention to terminate the present Agreement.

3. The present Agreement may be amended in writing by mutual consent of the Contracting Parties. Any amendment shall enter into force after each Contracting Party has notified the other Contracting Party in writing that it has completed internal State procedures required for the entry into force of such amendment.

4. With respect to investments made prior to the date of termination of the present Agreement the provisions of all other articles of the present Agreement shall continue in effect for a period of fifteen years after the date of its termination.

Done in Jericho on 11 \11\ 2016, in duplicate in the Arabic, Russian and English languages. In case of any divergence the text in English shall be applied.

For the Government
of the State of Palestine

A. Odeh

Minister
of National Economy



For the Government
of the Russian Federation

A. V. Grouzdev

Deputy Minister
of Economic Development



AGREEMENT
between the Government of the State of Palestine
and the Government of the Russian Federation
on the Promotion and Reciprocal Protection of Investments

The Government of the State of Palestine and the Government of the Russian Federation hereinafter referred to as the Contracting Parties,

Intending to create favourable conditions for the realization of investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing that the promotion and reciprocal protection of investments on the basis of the present Agreement shall stimulate the flow of capital and contribute to the development of the mutually beneficial trade and economic, scientific and technical co-operation,

Have agreed as follows:

Article I
Definitions

For the purposes of the present Agreement the following terms shall mean:

"investor" – with regard to each Contracting Party:

any natural person who is a citizen of the State of that Contracting Party;

any legal entity established or constituted under the legislation of that Contracting Party;

"investments" – all kinds of assets invested by investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the legislation of the latter Contracting Party and in particular:

movable and immovable property and property rights related thereto;

shares, stocks and other forms of participation in capital of commercial organizations;

claims to money invested for the purpose of creating economic values or under contracts having an economic value that related to investment;

exclusive rights to intellectual property (copyrights, patents, industrial designs, utility models, trade marks and service marks, technology, information having commercial value and know-how);

rights conferred by law or by a contract to conduct business activity related in particular to exploration, development, extraction and exploitation of natural resources.

Any change in the form of investments shall not affect their character as investments if such change is in compliance with the legislation of the Contracting Party in the territory of which the investments were made;

"returns" – the amounts yielded from investments and include in particular profit, dividends, interest, licence remunerations and other fees;

"territory of the Contracting Party":

in respect of the State of Palestine – the territory of the State of Palestine;

in respect of the Russian Federation – the territory of the Russian Federation;

"legislation of the Contracting Party" – the laws and other regulations of the State of Palestine or the laws and other regulations of the Russian Federation.

Article 2

Protection of Investments

1. Each Contracting Party shall aspire to create favourable conditions to investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and admit such investments in accordance with its legislation.

2. Each Contracting Party in accordance with its legislation shall provide full protection in its territory to investments of investors of the other Contracting Party.

Article 3

Treatment of Investments

1. Each Contracting Party shall ensure in its territory fair and equitable treatment of investments made by investors of the other Contracting Party in respect of management and disposal of investments.

2. The treatment referred to in paragraph 1 of this Article shall be as favourable as that granted by the former Contracting Party to investments of its own investors or to investments of investors of any third State whichever the investor considers as more favourable.

3. Each Contracting Party shall reserve the right to apply and introduce in accordance with its legislation exceptions to national treatment granted in accordance with paragraph 2 of this Article to investments of foreign investors, including reinvestments.

4. The provisions of paragraph 2 of this Article related to the most favoured nation treatment shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to investments made by investors of the other Contracting Party the benefits of any treatment, privileges and advantages which the former Contracting Party is according or will accord in the future to the investors of any third State:

1) in connection with the participation in a free trade area, customs or economic union;

2) on the basis of agreements meant to avoid double taxation or other arrangements on taxation issues;

3) by virtue of agreements between the Russian Federation and the States which had earlier formed part of the Union of Soviet Socialist Republics.

5. Without prejudice to the provisions of the articles 4, 5 and 8 of the present Agreement the Contracting Parties are not obliged by this Agreement to accord a more favourable treatment than the treatment granted by each Contracting Party in accordance with the Marrakesh Agreement establishing the World Trade Organization (the WTO Agreement) signed on 15th of April 1994, including the obligations under the General Agreement on Trade in Services (GATS) and also in accordance with any other multilateral arrangements concerning the treatment of investments arrived at with the participation of the States of both Contracting Parties.

Article 4 Expropriation

1. Investments of investors of one Contracting Party made in the territory of the other Contracting Party shall not be subject to measures of forced withdrawal having effect equivalent to expropriation or nationalization (hereinafter referred to as expropriation) except when such measures are carried out in the public interests and in accordance with the procedure established by the legislation of the latter Contracting Party, in a non-discriminatory manner and upon payment of prompt, effective and adequate compensation. The amount of the compensation shall be paid without undue delay.

2. The compensation referred to in paragraph 1 of this Article shall correspond to the market value of the expropriated investments calculated on the date immediately preceding the date of expropriation or the date when the impending expropriation has become public knowledge, whichever is the earlier. The compensation shall be paid in a freely convertible currency and shall be freely transferred from the territory of the latter Contracting Party to the territory of the former Contracting Party. From the date of expropriation to the date of payment the amount of compensation shall be subject to accrued interest at a commercial rate established on a market basis, but not lower than six-month credits LIBOR rate in US dollars.

Article 5 Compensation for Losses

Investors of one Contracting Party whose investments suffer losses in the territory of the other Contracting Party as a result of war, civil disturbance or other similar circumstances shall be accorded a treatment as favourable as the latter

Contracting Party accords to investors of a third State with regard to restitution, indemnification, compensation or other types of settlement.

Article 6 Transfer of Payments

1. Each Contracting Party shall in accordance with its legislation guarantee to investors of the other Contracting Party upon fulfilment by them of all tax obligations a free transfer abroad of payments related to their investments, and in particular:

- 1) returns;
- 2) funds in repayment of loans and credits recognized by both Contracting Parties as investments, as well as accrued interest;
- 3) proceeds from full or partial sale or liquidation of investments;
- 4) compensation stipulated in articles 4 and 5 of the present Agreement;
- 5) wages and other remunerations received by an investor of the other Contracting Party and by natural persons who are citizens of the State of the latter Contracting Party authorized to work in connection with investments in the territory of the former Contracting Party.

2. Transfers of payments shall be made without delay in a freely convertible currency at the rate of exchange applicable on the date of a transfer pursuant to the exchange legislation of the Contracting Party in whose territory the investments were made.

Article 7 Subrogation

If a Contracting Party or its designated agency makes a payment to its investor under a guarantee it has issued against non-commercial risks in relation to investments made in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize the subrogation of the former Contracting Party or its designated agency to all the rights and claims of the investor. The former Contracting Party or its designated agency is entitled to exercise such rights and enforce such claims in accordance with the legislation of the latter Contracting Party to the same extent as the investor would have been entitled to exercise or enforce.

Article 8 Settlement of Disputes between a Contracting Party and

an Investor of the Other Contracting Party

1. Disputes under this Agreement between one Contracting Party and an investor of the other Contracting Party arising in connection with investments of the investor in the territory of the former Contracting Party, including disputes relating to the amount, conditions or procedure of payment of a compensation in accordance with articles 4 and 5 of the present Agreement or to the procedure of transfer of payments set in Article 6 of the present Agreement shall be settled if possible by way of negotiations or consultations.

2. In case such dispute cannot be settled as provided for in paragraph 1 of this Article within a period of six months from the date of a written request of any party to the dispute about settlement by way of negotiations and consultations it shall be submitted at the choice of the investor for consideration to:

1) a competent court or an arbitration court of the State of the Contracting Party in the territory of which the investments were made, or

2) an *ad hoc* arbitral tribunal in accordance with the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), or

3) the International Centre for Settlement of Investment Disputes created pursuant to the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States opened for signature at Washington on 18th of March 1965 for settlement of a dispute according to provisions of this Convention (provided it has entered in force for the States of both Contracting Parties) or in accordance with the Additional Facility Rules of the International Centre for Settlement of Investment Disputes (provided that the Convention has not entered into force for the State of one Contracting Party or for the States of both of them).

3. An arbitral award shall be final and binding upon both parties to the dispute. Each Contracting Party undertakes to enforce this award in accordance with its legislation.

Article 9

Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of the present Agreement shall be settled by way of negotiations or consultations.

2. If a dispute referred to in paragraph 1 of this Article cannot be settled in such a way within six months from the beginning of the negotiations, it shall be submitted upon the request of either Contracting Party to an arbitral tribunal.

3. An arbitral tribunal shall be constituted for each individual case. To this effect each Contracting Party appoints one member of the arbitral tribunal within two months of the receipt of the request for arbitration. Those two members then shall select a national of a third State who on the approval of both Contracting Parties shall be appointed as the Chairman of the arbitral tribunal within a month from the date of the last appointment of a member of the arbitral tribunal.

4. If within the time limits specified in paragraph 3 of this Article the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement between the Contracting Parties, invite the President of the International Court of Justice to make such appointments. If the President of the International Court of Justice is a national of the State of either Contracting Party or is otherwise unable to discharge the said function, the Vice-President of the International Court of Justice shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President of the International Court of Justice is a national of the State of either Contracting Party or is otherwise unable to discharge the above mentioned function, the next in seniority member of the International Court of Justice who is not a national of the State of either Contracting Party and not otherwise unable to discharge the said function shall be invited to make the necessary appointments.

5. The arbitral tribunal shall render the award by a majority of votes. Such award shall be final and binding upon the Contracting Parties. Each Contracting Party shall bear the costs of the activities of the member of the arbitral tribunal appointed by it and of its representation in the arbitration proceedings. The costs related to the activities of the Chairman of the arbitral tribunal and other costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The arbitral tribunal may, however, in its award direct that a higher portion of costs shall be borne by one of the Contracting Parties and such award shall be binding on both Contracting Parties. The arbitral tribunal shall establish its own procedure independently.

Article 10 Consultations

The Contracting Parties shall consult at the request of either of them on the matters concerning the interpretation or application of the present Agreement.

Article 11 Application of the Agreement

The present Agreement shall apply to all investments made by investors of one of the Contracting Parties in the territory of the other Contracting Party after its entry into force.

Article 12 Entry into force and Duration of the Agreement

1. Each Contracting Party shall notify the other Contracting Party in writing of the completion of internal State procedures required for the entry into force of the present Agreement. The present Agreement shall enter into force on the date of the latter of the two notifications.

Договаривающуюся Сторону по крайней мере за двенадцать месяцев до истечения соответствующего срока о своем намерении прекратить действие настоящего Соглашения.

3. В настоящее Соглашение могут быть внесены изменения с взаимного письменного согласия Договаривающихся Сторон. Любое изменение вступает в силу после того, как каждая Договаривающаяся Сторона письменно уведомит другую Договаривающуюся Сторону о выполнении внутригосударственных процедур, необходимых для вступления такого изменения в силу.

4. В отношении капиталовложений, осуществленных до даты прекращения действия настоящего Соглашения, положения всех других статей настоящего Соглашения остаются в силе в течение последующих пятнадцати лет после даты прекращения его действия.

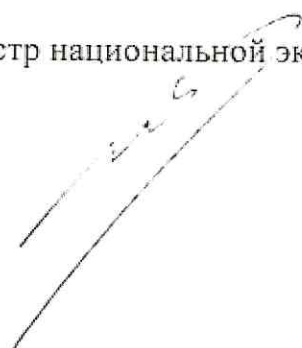
Совершено в г. Иерихоне 11 ноября 2016 г. в двух экземплярах, каждый на арабском, русском и английском языках. В случае любых расхождений используется текст на английском языке.

За Правительство
Государства Палестина

За Правительство
Российской Федерации

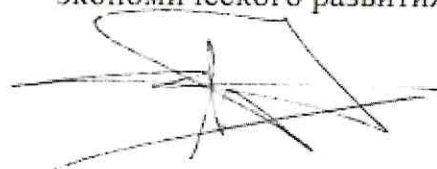
А. Оде

Министр национальной экономики



А. В. Груздев

Заместитель министра
экономического развития



СОГЛАШЕНИЕ
между Правительством Государства Палестина
и Правительством Российской Федерации
о поощрении и взаимной защите капиталовложений

Правительство Государства Палестина и Правительство Российской Федерации, именуемые в дальнейшем Договаривающимися Сторонами, желая создавать благоприятные условия для осуществления капиталовложений инвесторов одной Договаривающейся Стороны на территории другой Договаривающейся Стороны, признавая, что поощрение и взаимная защита капиталовложений на основе настоящего Соглашения будут стимулировать приток капитала и способствовать развитию взаимовыгодного торгово-экономического и научно-технического сотрудничества, согласились о нижеследующем:

Статья 1
Определения

Термины, используемые в настоящем Соглашении, означают следующее:

«инвестор» – в отношении каждой из Договаривающихся Сторон:

любое физическое лицо, являющееся гражданином государства этой Договаривающейся Стороны;

любое юридическое лицо, созданное или учрежденное в соответствии с законодательством этой Договаривающейся Стороны;

«капиталовложения» – все виды имущественных ценностей, вложенных инвестором одной Договаривающейся Стороны на территории другой Договаривающейся Стороны в соответствии с законодательством последней Договаривающейся Стороны, в частности:

движимое и недвижимое имущество, а также связанные с ним имущественные права;

акции, вклады и другие формы участия в капитале коммерческих организаций;

права требования по денежным средствам, вложенным для создания экономических ценностей, или по договорам, имеющим экономическую ценность, которые связаны с капиталовложениями;

исключительные права на объекты интеллектуальной собственности (авторские права, патенты, промышленные образцы, полезные модели, товарные знаки и знаки обслуживания, технологию, информацию, имеющую коммерческую ценность, и ноу-хау);

права на осуществление предпринимательской деятельности, предоставляемые на основе закона или договора, включая, в частности, связанные с разведкой, разработкой, добычей и эксплуатацией природных

ресурсов.

Никакое изменение формы капиталовложений не влияет на их квалификацию в качестве капиталовложений, если такое изменение соответствует законодательству Договаривающейся Стороны, на территории которой капиталовложения осуществлены;

«доходы» – средства, получаемые от капиталовложений, в частности, прибыль, дивиденды, проценты, лицензионные и другие вознаграждения;

«территория Договаривающейся Стороны»:

в отношении Государства Палестина – территория Государства Палестина;

в отношении Российской Федерации – территория Российской Федерации;

«законодательство Договаривающейся Стороны» – законы и иные нормативные правовые акты Государства Палестина или законы и иные нормативные правовые акты Российской Федерации.

Статья 2

Защита капиталовложений

1. Каждая Договаривающаяся Сторона стремится создавать благоприятные условия инвесторам другой Договаривающейся Стороны для осуществления капиталовложений на ее территории и допускать такие капиталовложения в соответствии со своим законодательством.

2. Каждая Договаривающаяся Сторона обеспечивает в соответствии со своим законодательством полную защиту на своей территории капиталовложений инвесторов другой Договаривающейся Стороны.

Статья 3

Режим капиталовложений

1. Каждая Договаривающаяся Сторона обеспечивает на своей территории справедливый и равноправный режим капиталовложениям инвесторов другой Договаривающейся Стороны в отношении управления и распоряжения капиталовложениями.

2. Режим, указанный в пункте 1 настоящей статьи, должен быть таким же благоприятным, как режим, который предоставляется первой Договаривающейся Стороной капиталовложениям собственных инвесторов или капиталовложениям инвесторов любого третьего государства, в зависимости от того, какой из них, по мнению инвестора, является более благоприятным.

3. Каждая Договаривающаяся Сторона сохраняет за собой право применять и вводить в соответствии со своим законодательством изъятия

из национального режима, предоставляемого в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, в отношении капиталовложений иностранных инвесторов, в том числе реинвестированных капиталовложений.

4. Положения пункта 2 настоящей статьи в отношении режима наибольшего благоприятствования не должны толковаться как обязывающие одну Договаривающуюся Сторону распространять на капиталовложения, осуществленные инвесторами другой Договаривающейся Стороны, выгоды, привилегии и преимущества, которые первая Договаривающаяся Сторона предоставляет или будет предоставлять в будущем инвесторам любого третьего государства:

1) в связи с участием в зоне свободной торговли, таможенном или экономическом союзе;

2) на основе соглашений об избежании двойного налогообложения или других договоренностей по вопросам налогообложения;

3) в соответствии с соглашениями Российской Федерации с государствами, ранее входившими в состав бывшего Союза Советских Социалистических Республик.

5. Без ущерба для положений статей 4, 5 и 8 настоящего Соглашения Договаривающиеся Стороны не обязываются настоящим Соглашением предоставлять режим более благоприятный, чем режим, предоставляемый каждой из Договаривающихся Сторон в соответствии с Марракешским соглашением об учреждении Всемирной торговой организации (Соглашение ВТО), подписанным 15 апреля 1994 г., включая обязательства по Генеральному соглашению по торговле услугами (ГАТС), а также в соответствии с любыми другими многосторонними договоренностями относительно режима капиталовложений, достигнутыми с участием государств обеих Договаривающихся Сторон.

Статья 4 Экспроприация

1. Капиталовложения инвесторов одной Договаривающейся Стороны, осуществленные на территории другой Договаривающейся Стороны, не могут быть подвергнуты мерам принудительного изъятия, равносильным по последствиям экспроприации или национализации (далее – экспроприация), за исключением случаев, когда эти меры осуществляются в общественных интересах и в соответствии с процедурой, установленной законодательством последней Договаривающейся Стороны, не носят дискриминационного характера и влекут за собой выплату быстрой, эффективной и адекватной компенсации. Сумма компенсации должна выплачиваться без необоснованной задержки.

2. Компенсация, указанная в пункте 1 настоящей статьи, должна

соответствовать рыночной стоимости экспроприируемых капиталовложений, рассчитанной на дату, непосредственно предшествующую дате экспроприации, или дату, когда стало общеизвестно о предстоящей экспроприации, в зависимости от того, какое из событий наступило ранее. Компенсация выплачивается в свободно конвертируемой валюте и свободно переводится с территории последней Договаривающейся Стороны на территорию первой Договаривающейся Стороны. С даты экспроприации до даты выплаты компенсации на сумму компенсации будут начисляться проценты по коммерческой ставке, устанавливаемой на рыночной основе, но не ниже ставки ЛИБОР по шестимесячным кредитам в долларах США.

Статья 5 Возмещение ущерба

Инвесторам одной Договаривающейся Стороны, капиталовложениям которых нанесен ущерб на территории другой Договаривающейся Стороны в результате войны, гражданских беспорядков или иных подобных обстоятельств, предоставляется режим такой же благоприятный, как тот, который последняя Договаривающаяся Сторона предоставляет инвесторам третьего государства в отношении реституции, возмещения, компенсации или других видов урегулирования.

Статья 6 Перевод платежей

1. Каждая Договаривающаяся Сторона в соответствии со своим законодательством гарантирует инвесторам другой Договаривающейся Стороны после выполнения ими всех налоговых обязательств беспрепятственный перевод за границу платежей в связи с их капиталовложениями, в частности:

- 1) доходов;
- 2) средств, выплачиваемых в погашение займов и кредитов, признанных обеими Договаривающимися Сторонами в качестве капиталовложений, а также начисленных процентов;
- 3) средств, полученных в связи с полной или частичной продажей или ликвидацией капиталовложений;
- 4) компенсации, предусмотренной в статьях 4 и 5 настоящего Соглашения;
- 5) заработной платы и других вознаграждений, получаемых инвестором другой Договаривающейся Стороны и физическими лицами, являющимися гражданами государства последней Договаривающейся Стороны, которым разрешено работать в связи с капиталовложениями на территории первой Договаривающейся Стороны.

2. Переводы платежей осуществляются без задержки в свободно конвертируемой валюте по курсу, применяемому на дату перевода в соответствии с валютным законодательством той Договаривающейся Стороны, на территории которой капиталовложения были осуществлены.

Статья 7 Суброгация

Если Договаривающаяся Сторона или уполномоченный ею орган производят платеж своему инвестору на основе гарантии защиты от некоммерческих рисков в связи с капиталовложениями, осуществленными на территории другой Договаривающейся Стороны, последняя Договаривающаяся Сторона признает суброгацию первой Договаривающейся Стороны или уполномоченного ею органа в отношении всех прав и требований инвестора. Первая Договаривающаяся Сторона или уполномоченный ею орган могут осуществлять такие права и предъявлять такие требования в соответствии с законодательством последней Договаривающейся Стороны в том же объеме, что и сам инвестор мог бы осуществлять или предъявлять.

Статья 8 Разрешение споров между Договаривающейся Стороной и инвестором другой Договаривающейся Стороны

1. Споры по настоящему Соглашению между одной Договаривающейся Стороной и инвестором другой Договаривающейся Стороны, возникающие в связи с капиталовложениями данного инвестора на территории первой Договаривающейся Стороны, включая споры, касающиеся размера, условий или порядка выплаты компенсации в соответствии со статьями 4 и 5 настоящего Соглашения либо порядка перевода платежей, предусмотренного в статье 6 настоящего Соглашения, разрешаются по возможности путем переговоров или консультаций.

2. Если такой спор не может быть разрешен, как предусмотрено пунктом 1 настоящей статьи, в течение шести месяцев с даты письменного запроса любой из сторон спора о его разрешении путем переговоров и консультаций, то он по выбору инвестора может быть передан на рассмотрение:

1) в компетентный суд или арбитраж государства Договаривающейся Стороны, на территории которого осуществлены капиталовложения, либо

2) в арбитражный суд *ad hoc* в соответствии с Арбитражным регламентом Комиссии Организации Объединенных Наций по праву международной торговли (ЮНСИТРАЛ), либо

3) в Международный центр по урегулированию инвестиционных споров, созданный в соответствии с Конвенцией об урегулировании инвестиционных споров между государствами и физическими или юридическими лицами других государств, открытой для подписания в г. Вашингтоне 18 марта 1965 г., для разрешения спора в соответствии с положениями этой Конвенции (при условии, что она вступила в силу для государств обеих Договаривающихся Сторон) или в соответствии с Дополнительными правилами Международного центра по урегулированию инвестиционных споров (в случае, если Конвенция не вступила в силу для государства одной Договаривающейся Стороны или для государств обеих Договаривающихся Сторон).

3. Арбитражное решение является окончательным и обязательным для обеих сторон спора. Каждая Договаривающаяся Сторона обязуется обеспечивать выполнение такого решения в соответствии со своим законодательством.

Статья 9

Разрешение споров между Договаривающимися Сторонами

1. Споры между Договаривающимися Сторонами относительно толкования или применения настоящего Соглашения разрешаются путем переговоров или консультаций.

2. Если спор, указанный в пункте 1 настоящей статьи, не может быть урегулирован таким способом в течение шести месяцев с начала переговоров, то по требованию любой Договаривающейся Стороны он передается на рассмотрение третейского суда.

3. Третейский суд создается для каждого отдельного случая. Для этого каждая Договаривающаяся Сторона назначает по одному члену третейского суда в течение двух месяцев с даты получения уведомления о третейском разбирательстве. Затем эти два члена суда избирают гражданина третьего государства, который с одобрения обеих Договаривающихся Сторон назначается председателем третейского суда в течение месяца с даты последнего назначения члена третейского суда.

4. Если в сроки, указанные в пункте 3 настоящей статьи, необходимые назначения не произведены, то при отсутствии иной договоренности любая Договаривающаяся Сторона может обратиться к председателю Международного суда с просьбой произвести такие назначения. Если председатель Международного суда является гражданином государства одной из Договаривающихся Сторон или по другим причинам не может выполнить указанную просьбу, то произвести необходимые назначения предлагается заместителю председателя Международного суда. Если заместитель председателя Международного суда также является гражданином государства одной из Договаривающихся Сторон или по другим причинам не может выполнить

указанную просьбу, то произвести необходимые назначения предлагается следующему за ним по старшинству члену Международного суда, который не является гражданином государства ни одной из Договаривающихся Сторон и не имеет других причин не выполнить указанную просьбу.

5. Третейский суд выносит свое решение большинством голосов. Такое решение является окончательным и обязательным для Договаривающихся Сторон. Каждая Договаривающаяся Сторона несет расходы, связанные с деятельностью назначенного ею члена суда и со своим представительством в третейском разбирательстве. Расходы, связанные с деятельностью председателя третейского суда, а также прочие расходы Договаривающихся Сторон несут в равных долях. Суд, однако, может предусмотреть в своем решении, что одна из Договаривающихся Сторон будет нести большую долю расходов, и такое решение будет обязательным для обеих Договаривающихся Сторон. Третейский суд определяет порядок своей работы самостоятельно.

Статья 10 Консультации

Договаривающиеся Стороны по просьбе любой из них проводят консультации по вопросам, касающимся толкования или применения настоящего Соглашения.

Статья 11 Применение Соглашения

Настоящее Соглашение применяется ко всем капиталовложениям, осуществленным инвесторами одной Договаривающейся Стороны на территории другой Договаривающейся Стороны после вступления его в силу.

Статья 12 Вступление в силу и срок действия Соглашения

1. Каждая Договаривающаяся Сторона письменно уведомляет другую Договаривающуюся Сторону о выполнении внутригосударственных процедур, необходимых для вступления в силу настоящего Соглашения. Настоящее Соглашение вступает в силу с даты последнего из двух уведомлений.

2. Настоящее Соглашение остается в силе в течение пятнадцати лет. После окончания этого срока его действие автоматически продлевается на очередные пятилетние сроки, если одна Договаривающаяся Сторона письменно не уведомит другую